في سلك الملا الاعلى تحصيل لمعارف يقينية لا ريب فيها كالمشاهدات وان
اراد وايما امر اخر وفي الحالة التي عبدها الانسان حين ما يرى الشي
بعد علمه به تعقيبه بحث وذلك لانا اذا علمنا الشي حالة ما لا نراه فاذا
ندرك تفرقة بين الحالتين وتلك التفرقة لا يجوز عودها الى انتسام المشبح
او خروج الشعاع فهي عايدة الى حالة اخرى مغايرة للحالة الحاصلة عند
العلم ويمكن ان يحصل تلك الحالة مع عدم الانتسام وخروج الشعاع فلا
بعد ان يسمى الرؤية بهذا الوجه على الله تعالى لكن يحتاج الى اثبات مغايرة
هذه الحالة للانكشاف التام قال وعلى ثبوت الملك والحق والتمام
والقوة والحقية والخيرية والحكمة والتجبر والقهر والقيومية اقول
لما بين الامور والصفة عنه التي يدل وجوب الوجود على نفيها اشار الى الامور
المثبتة التي يدل على ثبوتها وجوب الوجود فقوله وعلى ثبوت عطف على قوله
وعلى نفي الند اي وجوب الوجود يدل على ثبوت هذه الامور منها
الجود وهو افادة ما ينبغي لا لعوض وقد اعتبر في مفهومه قيد انتفا الافادة
وان يكون ما يفيده المفيد سببا ينبغي للمستفيد ان يكون من غير ... بافيه موثرا
بالقياس اليه وان لا يكون لعوض وواجب الوجود جواد لانه لو كان مستعيضا
بافادة ما ينبغي للممكنات لكان ناقصا بذاته مستكملا الى غيره فيكون محتاجا
الى غيره فلا يكون واجبا ومنها الملك اي وجوب الوجود يدل على
انه ملك لان الملك هو الغني مطلقا ولا يستغني عنه شي في شي وله ذات
كل شي ولا شك ان واجب الوجود كذلك لما عرفت انه لا يفتقر في ذاته ولا في
صفات ممكنة من ذاته ولا في صفات كمالية اضافية الى غيره وكل شي يفتقر اليه
لانه منه او مما منه وكل شي غيره فهو مملوك له ومنها التمام وفوقه
اي وجوب الوجود يدل على انه تام هو التام وفوق التمام لان التمام هو ما
حصل له بالفعل جميع ما من شانه ان يحصل له وواجب الوجود كذلك لانه
يمتنع عليه التغير والانفعال والتجدد وفوق التمام هو ان يحصل منه جميع
ما حصل لغيره من الكمالات وواجب الوجود كذلك لان الوجود كله
مستند اليه مستفاد منه ومنها الحقية اي وجوب الوجود يدل
على انه تعالى الحق اي ثابت دايما غير قابل للعدم والفنا بل احق من كل حق لانه
محقق كل حق ومنها الخيرية اي وجوب الوجود يدل على انه خير لان
الخير هو الوجود والشر هو العدم وقيل ان الكمال الذي يتشوقه الشي وواجب
الوجود وجود محض غير قابل لما هو كمال له يستحيل عليه ان يعدم عنه شي
ومنها الحكمة اي وجوب الوجود يدل على انه حكيم لان الحكمة في العلم

بالاشيا

١٢

الاشيا على ما هي عليه وايجاد الاشيا على احسن النظام ولا شك ان واجب
الوجود يعلم جميع الاشيا ويوجد الموجودات على ابلغ النظام واحسن الترتيب
فيكون حكيما ومنها اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى جبار لان الجبار
هو الذي يجبر الشي على ما لا يقتضيه ولا شك ان واجب الوجود كذلك لان
كل موجود سواه لا يقتضي الوجود وهو يوجده ويجبره على الوجود فانه
وجود الكل منه ومنها القهر اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى
قاهر لانه يقهر عدم الممكنات باعطا الوجود وافاضته عليها ومنها
القيومية اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى قاهر قيوم لانه هو القيوم بذاته
الذي تقوم جميع الممكنات قال واما اليد والوجه والقدم والرحمة والكرم
والكرب والرضى والتكوين فراجعة الى ما تقدم اقول ذهب الشيخ
ابو الحسن الاشعري الى ان اليد صفة مغايرة للقدرة والوجه صفة مغايرة
للوجود وذهب عبد الله بن سعيد الى ان القدم صفة مغايرة للبقاء وان
الرحمة والكرم والرضى صفات مغايرة للارادة وذهبت الجهمية الى ان التكوين
صفة ازلية مغايرة للقدرة وقد اخذوا هذه الصفة من قوله تعالى
انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون جعل قوله كن مستند
الكون وهو المسمى بالامر والكلمة قال المصنف هذه الصفات راجعة
الى ما تقدم قال الثالث في افعاله تعالى الفعل المتصف بالزايد
اما حسن او قبيح والحسن اربعة اقول لما فرغ من الفصل الثاني شرع
في الفصل الثالث الذي هو في افعاله تعالى الفعل لا يخلو اما ان يتصف بامر زايد
على الحدوث او لا الثاني مثل افعال النائم والساهي والاول اما حسن او قبيح
لانه اما ان يتعلق بفعله ذم او لا والثاني الحسن والاول القبيح والحسن
اربعة واجب ومندوب ومباح ومكروه وذلك لانه اما ان يستحق بفعله مدح
او لا والاول اما واجب ان استحق الذم بتركه والا فمندوب والثاني مباح ان لم
يستحق بتركه مدح والا فمكروه والحرام ما يتعلق بفعله ذم فالافعال الحسنة
والقبيحة خمسة قال وهما عقليان للعلم بحسن الاحسان وقبح
الظلم من غير شرع ولانتفائهما مطلقا لو ثبتا شرعا ولجاز التعاكس اقول
في ان الحسن والقبح هل هما عقليان على معنى ان كون بعض الافعال موجبا للمدح
او الذم عقلي او شرعي وذهبت المعتزلة الى الاول والاشاعرة الى الثاني احتجت
المعتزلة بوجوه الاول ان العلم بحسن الاحسان والعدل والصدق وقبح
الاسا والظلم والكذب بالمعنى المذكور حاصل بالضرورة من غير شرع ولهذا
يعترف منكر الشرائع به ولو كان بحسب الشرع لما علم من غير الشرع الثاني لو ثبت

Copyright © King Saud University